



القرار ١٥٣٦ (٢٠٠٤)

الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٤٩٣٧، المعقودة في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراراته السابقة بشأن أفغانستان، ولا سيما قراره ١٤٧١ (٢٠٠٣) بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان حتى ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٤، وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة واستقلال أفغانستان وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية،

وإذ يرحب بالدستور الذي اعتمده مجلس لويجا جيرغا في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، والذي يبين تصميم الشعب الأفغاني على كفالة تحول بلده إلى دولة مستقرة وديمقراطية،

وإذ يسلم بأنه يتعين على الأمم المتحدة مواصلة الاضطلاع بدورها الرئيسي والمحايد في الجهود الدولية الرامية إلى مساعدة الشعب الأفغاني على تدعيم السلام في أفغانستان وإعادة بناء بلده،

وإذ يؤكد من جديد أن الإدارة المؤقتة هي الحكومة الشرعية الوحيدة لأفغانستان إلى حين إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الديمقراطية المنصوص عليها في اتفاق بون وكذلك في الدستور الأفغاني،

وإذ يكرر تأكيد دعمه القوي للتنفيذ الكامل لاتفاق بون (S/2001/1154)، وإذ يؤيد أيضا أهداف المؤتمر الدولي المقرر عقده في برلين يومي ٣١ آذار/مارس و ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ لإتاحة الفرصة للسلطات الأفغانية والمجتمع الدولي لإعادة تأكيد التزامهما الطويل الأمد بمواصلة العملية الانتقالية في أفغانستان، بما في ذلك بإعلان الدعم للعملية السياسية



الأفغانية ولأمنها الوطني، وكذلك بتأكيد المعروض من منح مالية دولية ومنح أخرى، والعمل على إيجاد منح غيرها،

وإذ يشير إلى أهمية الانتخابات المقبلة لإرساء سلطات أفغانية ديمقراطية باعتبارها خطوة أخرى على طريق تنفيذ اتفاق بون، وإذ يرحب في هذا الصدد بإنشاء هيئة مشتركة لإدارة الانتخابات وبالتقدم المبدئي المحرز في تسجيل الناخبين،

وإذ يشير إلى، ويشدد على، أهمية إعلان كابول المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بشأن علاقات حسن الجوار (S/2002/1416)، وإذ يشجع جميع الدول المعنية على مواصلة متابعة إعلان كابول والإعلان المتعلق بالتجارة والنقل العابر والاستثمار الداخلي الموقع في دبي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣،

وإذ يؤكد أيضا أهمية بسط سلطة الحكومة المركزية على جميع أنحاء أفغانستان، ونزع السلاح الشامل على النطاق الوطني، وتسريح جميع الفصائل المسلحة وإعادة إدماجها، وإصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك إعادة تشكيل الجيش الأفغاني الوطني الجديد والشرطة الوطنية الأفغانية،

وإذ يرحب بزيارة بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، ويحيط علما بتقريرها وتوصياتها،

١ - يقرر تمديد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لفترة إضافية مدتها ١٢ شهرا من تاريخ اعتماد هذا القرار؛

٢ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٤ (S/2004/230) والتوصيات الواردة فيه؛

٣ - يؤكد أهمية توفير الأمن الكافي والدعم الكبير من المانحين لإجراء انتخابات وطنية لها مصداقيتها، وفقا للدستور الأفغاني واتفاق بون، ولتحقيق هذه الغاية، يحث الدول الأعضاء والمنظمات الدولية على أن تنسق عملها بصورة وثيقة مع بعثة الأمم المتحدة والإدارة الانتقالية؛

٤ - يشجع السلطات الأفغانية على تهيئة الظروف لإجراء عملية انتخابية تكفل للناخبين المشاركة الممثلة للفئات الديموغرافية الوطنية، بما في ذلك المرأة واللاجئون، ويطلب إلى جميع الأفغان المؤهلين المشاركة الكاملة في عمليات التسجيل والانتخابات؛

٥ - يشجع بعثة الأمم المتحدة والسلطات الأفغانية، في هذا الصدد، على التعجيل بجهود تسجيل الناخبين تمهيدا لإجراء الانتخابات، ويحث على التنسيق الوثيق بين السلطات الأفغانية وسلطات الأمم المتحدة؛

٦ - يرحب بالتقدم المحرز منذ بدء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ وإسهام فريق المراقبين الدوليين فيها؛ ويؤكد الأهمية البالغة للجهود التي تبذلها السلطات الأفغانية وجميع الأطراف الأفغانية، بدعم من المجتمع الدولي، لتحقيق مزيد من التقدم في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولا سيما تهئية بيئة أنسب لإجراء انتخابات حرة ونزيهة؛ ويطلب، في هذا الصدد، إلى جميع الأطراف الأفغانية التقيد بالالتزامات الواردة في اتفاق بون، بما في ذلك مرفقه الأول؛

٧ - يرحب بالجهود التي بذلتها السلطات الأفغانية حتى الآن لتنفيذ استراتيجيتها الوطنية لمكافحة المخدرات المعتمدة في أيار/مايو ٢٠٠٣، ويحث السلطات الأفغانية على بذل المزيد من الجهود في هذا الشأن، ويحث الدول الأعضاء على دعم تنفيذ هذه الاستراتيجية بالموارد اللازمة؛

٨ - يؤكد أن التصدي لتجارة المخدرات لا يمكن فصله عن إقامة اقتصاد قوي وتهيئة بيئة آمنة في أفغانستان، ولا يمكن تحقيقه دون زيادة التعاون فيما بين الدول المجاورة والبلدان الواقعة على طول طرق التهريب من أجل تعزيز ضوابط مكافحة المخدرات بهدف وقف تدفق المخدرات، ويحيط علما مع القلق في هذا الشأن بالتقييم الذي أجراه المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بالأمم المتحدة في دراسته الاستقصائية الأخيرة عن الأفيون الأفغاني؛

٩ - يرحب بتعيين جان أرنو كممثل خاص جديد للأمين العام في أفغانستان؛ ويؤكد مجددا استمرار دعمه القوي للممثل الخاص لمفهوم البعثة المتكاملة تماما، ويؤيد فرض سلطة الممثل الخاص الكاملة، على جميع أنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان وفقا لجميع القرارات ذات الصلة؛

١٠ - يطلب إلى بعثة الأمم المتحدة أن تستمر، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في تقديم المساعدة إلى لجنة حقوق الإنسان الأفغانية المستقلة فيما يتعلق بالتنفيذ الكامل لأحكام حقوق الإنسان الواردة في الدستور الأفغاني الجديد، ولا سيما تلك المتعلقة بتمتع المرأة التام بحقوق الإنسان؛ ويطلب أيضا من بعثة الأمم المتحدة أن تدعم إنشاء نظام قضائي نزيه وشفاف، وأن تعمل على تعزيز سيادة القانون؛

- ١١ - **يطلب** إلى جميع الأطراف الأفغانية أن تتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في تنفيذ ولايتها وأن تكفل أمن وحرية تنقل موظفيها في جميع أنحاء البلد؛
- ١٢ - **يرحب** بالتقدم الذي أحرزته القوة الدولية للمساعدة الأمنية في توسيع نطاق وجودها خارج كابول وفي تنفيذ ولايتها وفقا للقرارين ١٤٤٤ (٢٠٠٢) و ١٥١٠ (٢٠٠٣)، ويطلب من القوة أن تواصل العمل بالتشاور الوثيق مع الأمين العام وممثله الخاص؛ **ويطلب** إلى الدول المساهمة بقوات أن تقدم الموارد اللازمة لكفالة التنفيذ التام لولاية القوة الدولية؛
- ١٣ - **يرحب** بإنشاء جيش وطني أفغاني جديد وشرطة وطنية أفغانية باعتبار ذلك من الخطوات الهامة على طريق تحقيق الهدف المتمثل في تشكيل قوات أمن أفغانية توفر الأمن وتكفل سيادة القانون في جميع أنحاء البلد، **ويرحب أيضا** باستعداد القوة الدولية لتقديم المساعدة لتنظيم الانتخابات المقبلة بدعم من السلطات الأفغانية وبعثة الأمم المتحدة وفقا للقرار ١٥١٠؛
- ١٤ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس في الوقت المناسب بشأن التطورات في أفغانستان، بما في ذلك الدور المستقبلي لبعثة الأمم المتحدة، بعد إجراء الانتخابات؛
- ١٥ - **يقرر** أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.